

الشروط والأحكام:

الطرف الأول / مصرف الراجحي

الطرف الثاني / العميل

- في حال رغبة الطرف الثاني تعجيل سداد بعض الأقساط أو كلها قبل مواعيد استحقاقها فيتم الاتفاق بين الطرفين على ذلك في حينه، دون التزام من الطرف الأول بقبول ذلك أو بوضع مقدار معين أو نسبة من الدين المتعجل به.
- تسلم الأسهم للطرف الثاني عند توقيعه على العقد من خلال إيداعها في حسابة الاستثماري بموجب أمر التحويل حسب نظام تداول المقر من مؤسسة النقد العربي السعودي، وفي حال تعذر التسليم وقت التوقيع على العقد أو تأخره بسبب ظروف خارجة عن إرادة الطرف الأول فإن الطرف الأول لا يتحمل أي مسؤولية نتيجة ذلك التأخير وخاصة ما يتعلق منها بانخفاض سعر الأسهم ويلتزم العميل بدفع عمولة تداول الأسهم بواقع (0.0012) ريال من قيمة الأسهم ورسوم تحويل الأسهم من محفظة المصرف إلى محفظة العميل بواقع (70 ريال سعودي)
- يقدم الطرف الثاني للطرف الأول عند توقيع هذا العقد الضمان المتفق عليه في طلب الشراء، ويستمر هذا الضمان قائماً وسارياً لمصلحة الطرف الأول أو تحت يده حتى يقوم الطرف الثاني بتنفيذ جميع التزاماته دون منازعة.
- يلتزم الطرف الثاني حال إنهاء أو انتهاء خدماته بجهة عمله لأي سبب من الأسباب أو في حال طروء ما يؤثر على قوة وكفاية الضمان المقدم بأن يقوم بتوثيق المديونية بضمانات سداد أخرى يوافق الطرف الأول على ملاءمتها.
- يوكل الطرف الثاني بموجب العقد - وحتى وفائه بجميع التزاماته - الطرف الأول وكالة مطلقة غير قابلة للعزل و الإلغاء في تسلم أي حقوق أو أموال تكون مستحقة للطرف الأول لدى الغير أو لدى أي جهة، سواء أكانت رسمية أم غير رسمية، وذلك دون قيد أو شرط حتى يستوفي الطرف الأول جميع حقوقه المستحقة على الطرف الثاني.
- يقرر الطرف الثاني خلو ذمته من أي ديون أو حقوق للغير تعوق تنفيذ التزاماته تجاه الطرف الأول المترتبة على هذا العقد، والتزم بعدم الارتباط بأي التزامات مالية لاحقة مباشرة أو غير مباشرة تعيق تنفيذ هذا العقد أو تسبب تعثراً في سداد الأقساط المستحقة بموجبه.
- في حال تأخر الطرف الثاني عن سداد أي قسط من الأقساط المستحقة عليه بموجب العقد، فإنه يحل عليه مع كل قسط تأخر عن سداد قسطان من الأقساط المؤجلة، وتحتسب تلك الأقساط من الأقساط

الأخيرة، ويدخل في ذلك ما تأخر سداده نتيجة المطالبة وإجراءات التنفيذ.

- يحق للطرف الأول أن يقوم تلقائياً بحسم قيمة حقوقه المترتبة على العقد كلها أو بعضها من أي حسابات أو أموال أو ودائع لديه تخص الطرف الثاني وذلك دونما حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو اتخاذ أي إجراء كما لا تقبل أي معارضة منه في شأن إجراء هذا الحسم أياً كان سببها.
- إذا تبين أن الطرف الثاني قدم معلومات أو بيانات غير صحيحة أو مزورة ذات تأثير فللطرف الأول الرجوع على الطرف الثاني بكل ما ترتب على ذلك من أضرار.
- يكون العنوان النظامي لكل طرف من أطراف العقد هو العنوان المبين والمنصوص عليه في هذا العقد، ويتم إرسال جميع المكاتبات والإنذارات المتعلقة بهذا العقد إلى كل طرف على عنوانه النظامي، ولا يعتد بأي تغيير للعنوان النظامي إلا بإخطار كتابي يرسله أي من الطرفين إلى الآخر بالبريد المسجل متضمناً العنوان البديل.
- لا يعد عدم قيام الطرف الأول في أي وقت بممارسة أي من الحقوق المكفولة له بموجب هذا العقد تنازلاً من جانبه عن ممارسة ذلك الحق أو أي حق آخر في أي وقت بعد ذلك.
- كل خلاف ينشأ بين الطرفين في هذا العقد إذا لم يمكن حله بالطرق الودية فيما بينهما، يكون الفصل فيه من قبل المحكمة الشرعية المختصة في المملكة العربية السعودية.
- في حال تأخر الطرف الثاني عن سداد ثلاثة أقساط متتالية فسوف يتم إدراج اسمه ضمن قوائم العملاء المحظور التعامل معهم من قبل البنوك العاملة في المملكة العربية السعودية.
- يوافق الطرف الثاني على تزويد الطرف الأول بأي معلومات أو بيانات يطلبها منه لتأسيس حسابه لدى الطرف الأول أو لمراجعته أو لإدارته، وأقر الطرف الثاني بتفويض الطرف الأول للحصول على ما يلزمه أو يحتاج إليه من معلومات تخص الطرف الثاني أو تخص حسابه المذكور أو أي حساب آخر يكون للطرف الثاني لدى الطرف الأول من الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية، وأقر الطرف الثاني بأن للطرف الأول أن يفصح عن المعلومات الخاصة بالطرف الثاني وبحسابه المذكور أو أي حساب آخر يكون للطرف الثاني لدى الطرف الأول للشركة السعودية للمعلومات الائتمانية أو لأي جهة أخرى توافق عليها مؤسسة النقد العربي السعودي.